مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

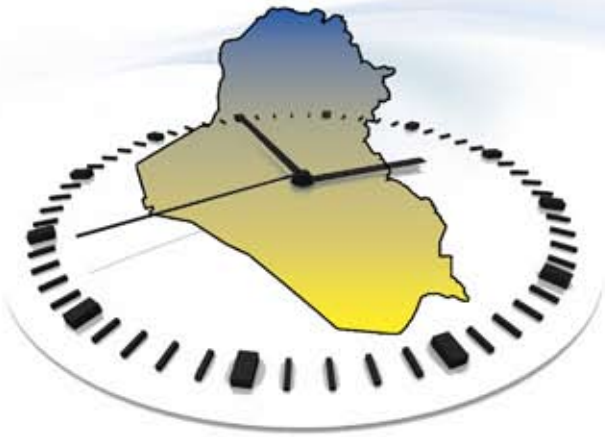

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الأحد ٨ -١٢- ٢٠١٣ / السنة الأولى/ العدد(٥٢)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

لقاء حامد عباس

مؤيد جبار حسن

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسنين هاشم حسين

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

إضعاف تنظيم القاعدة من خلال استراتيجية مصالحة وطنية متكاملة

ننشر في هذا العدد ترجمة ملخصة لمقالة «مايكل نايتس» الخبير الأمني والعسكري في معهد واشنطن، الذي يعبّر عن مصالح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، تناولت **قدرات وإمكانيات قوات مكافحة الإرهاب**، وتأتي أهمية هذه المقالة من خلال **تزايد الأعمال الإرهابية** وتكررها بشكل مثير للقلق في الأشهر الأخيرة، الأمر الذي يتطلب من صناع القرار **وقفة جادة وإعادة النظر والتقييم بالخطط والإمكانيات لئلا تزداد الأمور سوءاً لا سمح الله**، إذ يعتقد الكاتب بأن قرار انسحاب الولايات المتحدة من العراق واستبعاد قواتها ولاسيما الخاصة والجوية منها **كان من الأسباب الرئيسة الكامنة وراء بعث تنظيم القاعدة**، ويُزاد على ذلك الإفراج عن المئات من السجناء الذي جاء في سياق نقل السجون من السيطرة الأمريكية إلى العراقية، الأمر الذي أعاد هؤلاء الإرهابيين المدربين إلى نشاطهم ثم جاءت الحرب السورية لتكون عاملاً محفزاً للمتمردين السنّة ولتوفّر مزايا لوجستية وملاذات آمنة لهم، **وان حل الأزمة الأمنية يتطلب رؤية أوسع بكثير من تحسينات تكتيكية في قدرة بغداد على اعتقال وقتل الإرهابيين**، وان ثلاث سنوات من التناحر السياسي الداخلي أنعشت تنظيم القاعدة، والسياسة وحدها هي التي تستطيع تقويض الحركة مرة أخرى، **ويتوقع أن مستشاري السياسة الأمريكية سينصحون بمزيد من التعاون الأمني مع قوات مكافحة الإرهاب العراقية التي ستكون مفيدة**، وقد لعبت بغداد دوراً لصالح الدعاية التي قام بها تنظيم القاعدة، فمنذ بدء الانسحاب الأمريكي في عام ٢٠٠٩ وتدهور الشراكة بين القوات العراقية والأمريكية، **تخلّى الجيش العراقي عن النموذج الناجح المتمثل بالصحوة**، فقد تم إقصاؤهم وأصبحت رواتبهم متقطعة وتم تقييد حقهم في حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم وغالباً ما أُلقي القبض على قياداتهم، وأصبحوا أهدافاً سهلة للقتلة التابعين لتنظيم القاعدة، ويسعى أفرادها بشكل متزايد إلى إبرام اتفاقيات مع الإرهابيين.

ويؤكد الكاتب على أن إصلاح قوات مكافحة الإرهاب العراقية يمثل أولوية قصوى، **ولا يوجد شك في أن هناك عمل يجري القيام به من خلال قنوات سرية تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية**، فضلاً على تعاون مع وزارة الدفاع، وواشنطن بإمكانها أن تساعد في تقليل الضغط على وحدة مكافحة الإرهاب في البلاد «قوات العمليات الخاصة البالغ عددها ٤١٠٠ شخص» المعروفة بقوتها، وتعمل قوات العمليات الخاصة حالياً تحت قيادة جهاز مكافحة الإرهاب، وهي عبارة عن قوات ليس لها

الافتتاحية ٣
إعادة بناء قدرات قوات مكافحة الإرهاب.....٥
تنافس المالكي والصدر على الزعامة.....٨
هل سيحقق الكرد السوريون الحكم الذاتي؟...١١
هل توجد ديمقراطية في العراق؟..... ١٤
إعلان إيران إيصال نفطها إلى الهند مجاناً لا يؤثّر على العراق.....١٦
مؤسسة QNB: العراق يفتقر إلى التنويع الاقتصادي.....١٧

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

أساس قانوني لأن البرلمان عجز عن تمرير مشروع قانون مكافحة الإرهاب، الذي عُرض لأول مرة عام ٢٠٠٧، **وتُركت القوات في حالة فراغ قانوني ومالي، وهي ليست جزءاً من وزارة الدفاع**، وفي عام ٢٠١٠ تلقت القوات تمويلاً بقيمة ١٧٠ مليون دولار فقط، مقارنة بتكلفتها التشغيلية السنوية البالغة نحو ٣٥٠ مليون دولار، لذلك فإن أهم المتطلبات هي **إعادة هيكلة هذه القوات ضمن قوات الأمن العراقية من خلال تمرير قانون مكافحة الإرهاب ووضع جهاز مكافحة الإرهاب تحت الرقابة البرلمانية بوصفه وزارة جديدة**، ويجب على واشنطن أن تستخدم مساعيها الحميدة لتشجيع قيام محاولة جديدة لتمرير هذا التشريع.

ويرى «مايكل نايتس» بأنه لا يستطيع العراق أن يخرج من الأزمة الأمنية الراهنة بعودة قوات العمليات الخاصة إلى وضعها الطبيعي فقط، **فتحقيق مصالحة وطنية وإصلاح قانون اجتثاث البعث** وتعزيز سلطات البرلمان والحكومات المحلية يمكن أن يوجّه صفعات قوية لتنظيم القاعدة.

واختتم الكاتب مقاله بالقول: إنه وعلى الرغم من أن واشنطن تستطيع تقديم المساعدة من خلال التعليم العسكري والمهني في مكافحة التمرد، **إلا ان الاستراتيجية الأوسع نطاقاً تتطلب قرارات سياسية تقوّض وضع المتطرفين من خلال التوصل إلى تسويات**، وهناك مؤشرات على أن اثنين من كبار السياسيين العراقيين، رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي يدركان الحاجة إلى الابتعاد عن حافة الهاوية الطائفية، حتى إذا كان ذلك من أجل مستقبلهم السياسي **وعلى واشنطن إضعاف تنظيم القاعدة من خلال استراتيجية مصالحة وطنية متكاملة.**

إعادة بناء قدرات قوات مكافحة الإرهاب

الكاتب: مايكل نايتس
معهد واشنطن – ٢٠١٣/٧/٣١

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن قرار انسحاب الولايات المتحدة من العراق واستبعاد قواتها ولاسيما الخاصة والجوية منها من الأسباب الرئيسة الكامنة وراء بعث تنظيم القاعدة، يُزاد على ذلك الإفراج عن المئات من السجناء الذي جاء في سياق نقل السجون من السيطرة الأمريكية إلى العراقية، الأمر الذي أعاد هؤلاء الإرهابيين المدربين إلى نشاطهم ثم جاءت الحرب السورية لتكون عاملاً محفزاً للمتمردين السنّة ولتوفّر مزايا لوجستية وملاذات آمنة لهم

ابتدأ الكاتب مقاله بالإشارة إلى الهروب الجماعي من سجن أبي غريب في ٢١ تموز من عام ٢٠١٣ الذي أسفر عن هروب مئات السجناء، بما في ذلك العديد من مقاتلي تنظيم القاعدة الذين سيتعذر إلقاء القبض عليهم بسرعة. **يعد هذا النجاح أهم منجزات الجماعات الإرهابية السلفية التي عادت للظهور بقوة ملحوظة منذ أن وصلت قوتها إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠١٠.**

وردًا على ذلك فإن مستشاري السياسة الأمريكية سينصحون بمزيد من التعاون الأمني مع قوات مكافحة الإرهاب العراقية التي ستكون مفيدة.

إلا ان حل الأزمة يتطلب رؤية أوسع بكثير من تحسينات تكتيكية في قدرة بغداد على اعتقال وقتل الإرهابيين. ولفت الكاتب النظر إلى أن ثلاث سنوات من التناحر السياسي الداخلي أنعشت تنظيم القاعدة، والسياسة وحدها التي تستطيع تقويض الحركة مرة أخرى.

إحياء تنظيم القاعدة من جديد

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، بدا تنظيم القاعدة في العراق عاجزاً وضعيفاً جداً في تنفيذ هجمات إرهابية تؤدي إلى خسائر كبيرة في صفوف العراقيين. خسر التنظيم الكثير من قياداته بالضربات الأمريكية، وكان التنسيق بين قياداته محفوفاً بالمخاطر **لدرجة أن التنظيم لم يستطع تنفيذ سوى هجوم واحد أو هجومين كبيرين ومنسقين في العام الواحد.** وبدأ تنظيم القاعدة في العراق يتفتت إلى شبكات شبه مستقلة تركز على السرقة والابتزاز. **وبنهاية عام ٢٠١٢ استعاد تنظيم القاعدة عافيته، حيث تصاعدت الهجمات إلى أكثر من أربعين هجوماً شهرياً إلى جانب هجمات منظمة في عدة مدن.** واليوم تقوم القبائل المتاخمة للشريط الحدودي مع

سـوريا بإبرام اتفاقيات مع المجاميع المسلحة. ويطرح الكاتب هنا أسئلة حول كيفية حدوث ذلك التعافي؟ وماذا تخبرنا عـن احتياجات مكافحة الإرهاب للحكومة العراقية؟

يعد قرار الولايات المتحدة بسحب قواتها من العراق نهاية عـام ٢٠١١، عاملاً في انتعاش تنظيم القاعدة في العـراق، يُـزاد على ذلك اسـتبعاد الاسـتخبارات والقـوات الخاصـة والقـوات الجويـة، فضـلاً علـى قـرار نقل السـجناء مـن السـجون الأمريكية إلى العراقيـة، كما أُفرج في وقـت لاحق عن المئات من هؤلاء السجناء مما أعاد قوة هؤلاء الإرهابيين المُدربين إلى العمـل. وتعـد الحرب السـورية عامـلاً محفزاً للمتمردين السـنة في العـراق حيث وفـرت مزايا لوجسـتية وملاذات جديدة أدّت إلى قيام المتمردين بالقتال إلى جانب بعضهم البعض.

وكجـزء مـن الدعاية عمـل تنظيـم القاعد على التركيـز على قضايا مثل مصير السـجناء السـنة، والنفـوذ الإيرانـي على بغـداد، والعقـاب الجماعي الذي يتعرض له السنة من خلال عمليات مكافحة الإرهـاب العشـوائية، والاجتثـاث التمييـزي لحزب البعـث، فهذه القضايا تحتل أهمية لدى السـنّة. وقد استهدفت هجمات تنظيم القاعدة في العراق بشكل متزايد المتعاونيين مع الحكومة العراقية من الشيعة والسنة، على الرغم من أنها توخّت الحذر بعدم تنفير السـكان السـنة من خلال هجماتها أو فرض قيود علـى حياتهم اليومية. وقد لعبت بغـداد دوراً لصالح الدعاية التي قام بها تنظيم القاعدة. فمنذ بدأ الانسحاب الأمريكي في عام ٢٠٠٩ وتدهور الشراكة بين القوات العراقية والأمريكيـة، **تخلّى الجيـش العراقي عـن النموذج الناجـح المتمثـل بالصحـوة**، فقـد تم إقصاؤهـم وأصبحت رواتبهم متقطعـة وتم تقييد حقهم في حمل السـلاح للدفاع عن أنفسهم وغالباً ما أُلقي القبـض على قياداتهم، وأصبحوا أهدافاً سـهلة للقتلة التابعين لتنظيم القاعدة، ويسعى أفرادها بشكل متزايد إلى إبرام اتفاقيات مع الإرهابيين. وقد تخلّت قوات الأمـن العراقية عن العديد من مبادئها الأساسـية في عمليات مكافحة التمرد، فالقوات حالياً تعيش بعيداً عن المجتمعات المحلية، وقد انسـحبوا بصورة جزئية من الشبكة الكثيفة التي تضم مواقع قتالية داخل الأحياء إلى قواعد أكبر يمكن بسـهولة تزويدها بالدعم اللوجستي. وقـد تبنّوا النظرة نفسـها غـير التمييزية تجاه السـكان المحليين التي تبنتهـا قوات التحالف في عام ٢٠٠٣، إلا ان هناك اختلاف هام، فإن قوات التحالف لم تميّز في بـادئ الأمر بين المتمردين والمدنيين بسبب جهل حقيقي. **وقد أصبحت الأحياء السـنية غرب بغداد مناطق معزولة تماماً لسـنوات وعرضـة لحصار اقتصـادي ومداهمـات دورية وفقاً لنزوات القادة العسكريين المحليين، ويحاول الجيش الآن القيام بعمليات تطهير واسعة النطاق.**

إعادة تفعيل قوات مكافحة الإرهاب في العراق

يمثل إصلاح قـوات مكافحة الإرهاب العراقية أولوية قصوى، **ولا يوجد شك في أن هناك عمل يجري القيام به من خلال قنوات سرية تابعة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية**، فضلاً على تعاون مع وزارة الدفاع، وواشنطن بإمكانها أن تساعد في تقليل الضغط على وحدة مكافحة الإرهاب في البلاد «قوات العمليات الخاصة البالغ عددها ٤١٠٠ شخص» المعروفة بقوتها.

وتعمل قوات العمليات الخاصة حالياً تحت قيادة جهاز مكافحة الإرهاب، وهي عبارة عن قوات ليس لها أساس قانوني لأن البرلمان عجز عن تمرير مشروع قانون مكافحة الإرهاب، الذي عُرض لأول مرة عام ٢٠٠٧، **وتُركت القوات في حالة فراغ قانوني ومالي، وهي ليست جزءاً من وزارة الدفاع.** وفي عام ٢٠١٠ تلقت القوات تمويلاً بقيمة ١٧٠ مليون دولار فقط، مقارنة بتكلفتها التشغيلية السنوية البالغة نحو ٣٥٠ مليون دولار.

إن أهم المتطلبات هي أن تتم **إعادة هيكلة القوات ضمن قوات الأمن العراقية من خلال تمرير قانون مكافحة الإرهاب ووضع جهاز مكافحة الإرهاب تحت الرقابة البرلمانية بوصفه وزارة جديدة.**

ويجب على واشنطن أن تستخدم مساعيها الحميدة لتشجيع قيام محاولة جديدة لتمرير هذا التشريع.

لا يستطيع العراق أن يخرج من الأزمة الأمنية الراهنة في حال عودة قوات العمليات الخاصة إلى وضعها الطبيعي، فتحقيق مصالحة وطنية وإصلاح قانون اجتثاث البعث وتعزيز سلطات البرلمان والحكومات المحلية يمكن أن يوجّه صفعات قوية لتنظيم القاعدة.

واختتم الكاتب مقاله بالقول: إنه وعلى الرغم من أن واشنطن تستطيع تقديم المساعدة من خلال التعليم العسكري والمهني في مكافحة التمرد، **إلا ان الاستراتيجية الأوسع نطاقاً تتطلب قرارات سياسية تقوّض وضع المتطرفين من خلال التوصل إلى تسويات.** وهناك مؤشرات على أن اثنين من كبار السياسيين العراقيين، رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي يدركان الحاجة إلى الابتعاد عن حافة الهاوية الطائفية. حتى إذا كان ذلك من أجل مستقبلهم السياسي و**على واشنطن إضعاف تنظيم القاعدة من خلال استراتيجية مصالحة وطنية متكاملة.**

رابط المقال: http://goo.gl/Bs4Bhw

تنافس المالكي والصدر على الزعامة

الكاتب: حارث حسن / أكاديمي عراقي مستقل ومحلل سياسي لشؤون العراق والشرق الأوسط
٢٠١٣/١١/١٧

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد عباس
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن الخلاف بين المالكي والصدر يعود إلى التنافس السياسي في المقام الأول فضلاً على التنافس الشخصي بينهما، إذ يَعدّ الصدر نفسه جزءاً من تراث القيادة الذي تمثله عائلته وكثيراً ما يشير في خطاباته إلى والده كمرجعية دينية وأخلاقية يجب اتباعها وإطاعتها، أما المالكي فلا يمتلك مثل هذا التراث فهو بنى معظم نفوذه من خلال السلطة لا المحسوبية، فنزاعهما السياسي يعكس مفهومين مختلفين للقيادة والنشاط

يشير الكاتب إلى الانتقادات المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ومنافسه الشيعي مقتدى الصدر التي تعكس الديناميكيات المتغيّرة للسياسة الشيعية في العراق، فزعيم التيار الصدري الإسلامي مقتدى الصدر حذّر في مناسبات عدة من «العودة إلى الديكتاتورية» في العراق واستنكر سياسات الحكومة «الإقصائية» منتقداً زيارة المالكي الأخيرة إلى واشنطن **واصفاً إياها بمحاولة للحصول على دعم الولايات المتحدة لولاية ثالثة**، وجاء الرد عليه من مكتب المالكي في بيان أظهر تحدياً واضحاً، مذكّراً الصدر بأن **ميليشياته كانت متورطة بشكل كبير في أعمال العنف الطائفية خلال الحرب الأهلية**، واتهمه بالمشاركة في الجهود التي ترعاها قوى إقليمية معادية للإطاحة بالمالكي، وهدد البيان برد قاسٍ في المستقبل مالم يغيّر الصدر من تصرفاته.

يرى بعض المتابعين العراقيين أن تلك الهجمات المعلنة **بداية مبكرة للحملة الانتخابية**، وتجري المنافسة على منصب رئيس الوزراء بين القوى الشيعية الرئيسة الثلاث: **ائتلاف دولة القانون بقيادة المالكي، والتيار الصدري، والمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم**، وسوف يمارس كل منهم تأثيراً غير مسبوق على مجرى الانتخابات، **وعلى الرغم من ذلك فإن الانقسامات بين السنة والشيعة والعرب والأكراد ستستمر في لعب دور هام في تشكيل التحالفات السياسية، كما ان الاستقطاب المتزايد الناجم عن تركة المالكي من المحتمل أن يهيمن على الخطاب الانتخابي واتجاهات ما بعد الانتخابات.**

عزّز المالكي قوته عن طريق إحكام سيطرته على المؤسسات العامة والأجهزة الأمنية والعسكرية واستمالتها، ويرى الصدر والسياسيون الآخرون أن سلطة المالكي تهدد بالاستيلاء على الجو السياسي بشكل عام مما أثار مخاوف من إحكام قبضته على تلك المؤسسات مالم يتم إيقافه، وشاطره هذا الرأي الزعيم الكردي مسعود البرزاني، والسني أسامة النجيفي، والشيعي

الليبرالي اياد علاوي، المنافس الرئيس للمالكي في انتخابات ٢٠١٠.

ويشعر الصدر، على عكس زملائه الزعماء الأكراد والسنة بضرورة الانخراط بشكل أكبر في هذه المواجهة والدخول في منافسة مباشرة مع المالكي وعلى الأصوات نفسها، وعلى الرغم من قاعدة الدعم الواسعة له في الأحياء الفقيرة من المدن الشيعية، يرى الصدر أنه مضطرٌ لتقديم نفسه كقوة رائدة للشيعة العراقيين لمواجهة محاولات المالكي للاستيلاء على أصوات الشيعة.

سعى الصدر إلى الاستفادة من الاستياء العام المتزايد من المالكي من أجل توسيع دائرته، ورحّب منتقدو المالكي بالموقف العدواني الجديد للصدر، وأشار بعض المعلقين إلى وجود تحوّل حقيقي في شخصيته من التركيز على المصالح الفئوية المغلقة إلى الانفتاح والتفاعل مع مختلف الجماعات والأفكار. العديد من المصادر وضّحت كيف أن التيار الصدري امتنع عن الخطاب الطائفي صراحة على الرغم من مشاركة الميليشيات في العنف الطائفي الذي عمّ بغداد والمدن المختلفة الأخرى في عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. ولكن الصدريين والسنّة العراقيين لا يثقون بمعظم جماعات المعارضة وبالذات المالكي الذي عاد إلى البلاد من المنفى بعد عام ٢٠٠٣.

أظهر الصدريون هذا النهج الجديد في البرلمان عندما تحالفوا مع القوى غير الشيعية، ولاسيما في دعم التشريعات التي تهدف إلى الحد من صلاحيات الحكومة الاتحادية أو رفض المقترحات من قِبل المالكي (مثل قانون البنى التحتية)، **وعلى الرغم من أن الضغوط الإيرانية على الصدر ورئيس الجمهورية جلال الطالباني حالت دون نجاح معارضي المالكي في إقصائه عن منصبه، إلا ان تلك الاجتماعات بيّنت المدى الذي يمكن للصدر من خلاله دفع أجندته السياسية الخاصة.**

في سياق الاستقطاب الطائفي الذي يعززه نظام يقوم على التقسيم العرقي والطائفي للسلطة، تشترك الأحزاب الشيعية والسنية والكردية في ميلها إلى التطرف في خطابها وشعورها بأن لهم الحق في الدفاع عن المصالح الجماعية لكل منهم. ومع ذلك، فإن بعض منافسي الصدر الشيعة لا يثقون في التزامه بالمصالح المشتركة، على الرغم من كون التيار الصدري جزءاً من السياسة الشيعية، كذلك لديهم خصوصية اجتماعية وثقافية وتماسك جماعي مميز ويمثلون مجموعة مستقلة بذاتها، ويرى الصدريون أن عداءهم الأساس مع المالكي، أما السنة فإن العداء معهم ثانوي فهو يسعى لإضعاف وعزل كلا القوتين، كما يرون في الأحزاب السنية والكردية حلفاء محتملين في أي محاولة مستقبلية للعمل على إيجاد بديل لرئيس الوزراء، مع محاولة تحقيق انسجام بين حاجتهم للاستعانة بتلك الأحزاب وولائهم لمصالحهم العامة، وهم يدركون تماماً أن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن بين الأولويات الطائفية والوطنية يمكنه أن يسبب أضراراً سياسية كبيرة.

وأضاف الكاتب أن لطبيعة التنافس الشخصي بين الصدر والمالكي تأثيره أيضاً، فالصدر يعدّ نفسه جزءاً من تراث القيادة الذي تمثله عائلته في العراق وكثيراً ما يشير في خطاباته إلى والده كمرجعية دينية وأخلاقية يجب اتباعها وإطاعتها، أما المالكي فلا يمتلك مثل هذا التراث وهو وفقاً لرأي الصدر يفتقر للشرعية الكافية لقيادة البلد، وفي الوقت الذي استمد الصدر فيه قوته من الطابع الجذاب لأسرته، بنى المالكي معظم نفوذه من خلال السلطة بدلاً من الاعتماد على المحسوبية، فنزاعهما السياسي يعكس مفهومين مختلفين للقيادة والنشاط السياسي.

ويدرك المالكي أن ضعف قدرته في الحصول على دعم منافسيه الشيعة يعني أن عليه تبنّي سياسة تقارب ومصالحة تجاه الأحزاب السنية والكردية ومحاولة التغلب على الخلافات السابقة بشأن صفقات النفط مع الشركات العالمية في المناطق المتنازع عليها، **وقد اعتمد مؤخراً موقفاً أكثر مرونة في علاقات حكومته مع إقليم كردستان**، وعلى الرغم من أن مسعود البرزاني أصبح أقل اهتماماً بإطاحة المالكي، إلا ان شراكتهما لا يمكن أن تكون مضمونة على المدى القصير، وفي حال أحسّ الأكراد بإمكانية حصولهم على ضمانات وتنازلات مماثلة أو أكثر سخاء من خصوم المالكي، فإنهم من المحتمل أن يُقدّموا لهم الدعم في أي مفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة.

وقد يسعى المالكي إلى سد الفجوة الواسعة مع السنّة عن طريق إعادة بناء العلاقات المقطوعة مع مجموعات الصحوة التي حاربت ضد تنظيم القاعدة إلى جانب الجيش الأمريكي في الأنبار والمحافظات السنية الأخرى، ويرى العديد من المراقبين أن فشل الحكومة في الحفاظ على العلاقات مع الصحوات يعد عاملاً كبيراً في التدهور الأخير الحاصل في الأوضاع الأمنية.

وقد يواجه المالكي مرة أخرى مأزق الاستقطاب نفسه الذي لم يستطع إيجاد حل له خلال سنوات حكمه السبع الماضية، فهو من ناحية بحاجة إلى التقرب من القوى السنية، ومن ناحية أخرى عليه أن يتجنب تقديم تنازلات تثير غضب المتشددين الشيعة المتحالفين معه، ويعتقد أن مناخ ما قبل الانتخابات يحول دون فرص التسوية الاستراتيجية والحل الوسط، **وعلى ما يبدو فإنّه من غير المحتمل أن يحصل المالكي على دعم ملموس من القوى السنية الرئيسة في المستقبل المنظور، وهذه الديناميكية ربما تساعد على فهم نفاد صبر المالكي مع الصدر.** كما ان على المنافسين أن لا يقتصر سعيهم على الدائرة الشيعية وبدعم من المجلس الإسلامي الأعلى، بل يشمل التعاون مع الأكراد والسنة بعد الانتخابات.

ويلعب الصراع بين المالكي والصدر دوراً حاسماً في تحديد مسار مستقبل السياسة العراقية واتخاذ قرار من سيكون رئيس الوزراء المقبل.

رابط المقال: http://goo.gl/hfNVLA

هل سيحقق الكرد السوريون الحكم الذاتي؟

الكاتب: سيروان كاجو
٢٠١٣/١١/٧

ترجمة وتلخيص: فاطمة محمد رضا
مراجعة: د. نصر محمد علي

الأحزاب الكردية في سوريا لديها فرصة لإقامة الحكم الذاتي السياسي، ولكن المنافسات الداخلية والإنقسام بين الداعمين الإقليميين قد تقف عائقاً في طريقها، إذ إن السياسة الكردية في سوريا لا تقتصر على البعد المحلي بل تتجاوز ذلك إلى البعد الإقليمي، فالقوى الإقليمية مازالت مستمرة في مدِّ نفوذها داخل المجتمع الكردي في سوريا، الذي يعد صغير الحجم مقارنةً بالمكونات الكردية الموجودة في تركيا والعراق وإيران

استهل الكاتب مقالته بالقول: أثبت الأكراد السوريون نجاحهم في محاربة عدو خارجي عندما تمكنوا من طرد المتطرفين الإسلاميين التابعين لتنظيم القاعدة في تموز الماضي من المعبر الحدودي (رأس العين)، ولكن مع ذلك فقد بدا واضحاً أن حل الخلافات والصراعات الداخلية الكردية قد يكون مهمة صعبة، ووفقاً للكاتب فإن حل هذه الخلافات هو أمر حيوي للأكراد، وعلى الرغم من أن نتائج الصراع في سوريا غير واضحة، لكنها تعد فرصة سانحة للأكراد السوريين من أجل إقامة الحكم الذاتي، إلا ان الانقسامات في صفوف الأكراد السوريين فضلاً على الانقسام بين رعاتهم الإقليميين قد تشكل عقبة أمام تحقيق تلك الفرصة.

يعد الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا أحد اللاعبين الرئيسين بدعم من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني في العراق، وقد بذل جهداً كبيراً لتوحيد الأحزاب السياسية التي تمثل الأكراد السوريين، وبعد مضي ستة أشهر من بداية الثورة في سوريا وافقت معظم الأحزاب الكردية على إنشاء هيئة شبه متحدة تتألف من المجلس الوطني الكردي ويضم أيضاً الحزب الوطني التقدمي الذي يعد من الأحزاب القوية، بدعم من الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني في العراق. تتبنّى تلك الهيئة وضع برنامج موحد وقوي للأكراد السوريين داعية إلى حل سلمي للصراع من شأنه أن يضمن الاستقرار لسوريا، ويعد بمثابة تمهيد الطريق للحكم الذاتي، لكن التوترات التقليدية بين هذين الحزبين، وجدت صداها داخل المجلس الوطني الكردي في سوريا إذ يدعم الأول الحزب الديمقراطي التقدمي فيما يدعم الثاني الحزب الديمقراطي الكردستاني، الأمر الذي قوّض فاعلية المجلس في تأدية دوره بوصفه موّحداً لأكرد سوريا، وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري هو الأكثر نفوذاً داخل المجلس المذكور

لكن من شأن دعم الاتحاد الوطني الكردستاني أن يساعد الحزب الديمقراطي التقدمي على أن يلعب دوراً أكبر في الصراع في نهاية المطاف، ولاسيما إذا ضغط المجتمع الدولي باتجاه التفاوض مع النظام السوري كبديل على المواجهة معه. مع ذلك يرجّح الكاتب بأن الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري يبقى الأقوى حالياً مقارنةً مع الحزب الديمقراطي التقدمي إذ استطاع أن يقدم نفسه بوصفه حزباً للمصالحة كما واستوعب الأحزاب الأصغر حجماً التي انشقت عنه في السابق.

وأكد الكاتب على أن حزب الاتحاد الديمقراطي - الذي يحظى بدعم حزب العمال الكردستاني في العراق وكان يتمتع بدعم الرئيس السوري السابق حافظ الأسد في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم - يسيطر على الجماعة القتالية الأفضل تدريباً وتنظيماً في سوريا التي تُعرف بـ «وحدات الحماية الشعبية» ويشار إليها بالكردية اختصاراً (YPG) وأردف قائلاً: عندما انسحب الجيش السوري والقوات الأمنية طوعاً من معظم المناطق الكردية سيطر مقاتلون تابعون لحزب الاتحاد الديمقراطي الذي يضم في صفوفه الكثير من الذين قاتلوا إلى جانب حزب العمال الكردستاني، ومن هنا أصبح الحزب المذكور ووحدات الحماية الشعبية التابعة له يتمتع بنفوذ أكبر من المجلس الوطني الكردي. لكن على الرغم من امتلاك الحزب القوة العسكرية إلا انه يواجه صعوبة في كسب دعم الأكراد السوريين، ولتجاوز ذلك دأب الحزب على توفير بعض الخدمات للأكراد البسطاء إلا ان سياساته القمعية حيال الناشطين المستقلين وأنصار الأحزاب الكردية الأخرى المنافسه له أحدثت شرخاً في العلاقة بينه وبين السكان الأكراد.

ولفت الكاتب النظر إلى أنه ومن أجل وأد أي أعمال عنف بين الأكراد، قد تحصل على خلفية الانقسامات بين عشرات الألوية المسلحة التي تتوزع ولاءاتها بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، ضغطت حكومة إقليم كردستان من أجل تأسيس الهيئة الكردية العليا لتكون بمثابة مظلة جامعة لكل القوى السياسية الكردية في سوريا.

ولاحظ الكاتب أنه وعلى الرغم من التوحيد المشار إليه آنفاً إلا انه لا يلبّي بالكامل مطالب الأكراد السوريين بسبب العداوة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي التي تعمل على تقويض عمل الهيئة.

وأكد هذه الحقيقة أحد ممثلي المجلس الوطني الكردي في حكومة إقليم كردستان العراق قائلاً: **إن حكومة الإقليم غير راضية على سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي على الهيئة الكردية العليا، ومن أجل كبح نفوذ هذا الحزب ولخطب ودّ تركيا دأبت حكومة إقليم كردستان على منح سلطات قوية لحلفائها داخل المجلس الوطني الكردي. لكن مع ذلك تبقى حقيقة أن حزب الاتحاد الديمقراطي هو أقوى على الأرض وهذا الأمر لا تستسيغه القوى الإقليمية، الأمر الذي يهدد بعرقلة المساعي الرامية إلى توحيد الأكراد السوريين.**

ومما يزيد الأمور تعقيداً في سبيل جهود توحيد الأكراد هو حقيقة الصعود المستمر لجماعات كردية مستقلة من قبيل حزب يكيتي (الوحدة) وآزادي (الحرية) وتيار المستقبل الكردي والحزب اليساري، هذه الجماعات في السابق دعمت وبشدة الحكم الذاتي السوري، إلا انها اليوم تسعى إلى الحصول على الدعم الشعبي ولاسيما في ظل شحة الدعم السياسي والمالي الإقليمي. وعلى الجانب الآخر لجأت بعض الجماعات إلى استراتيجية الاعتماد على الذات، إذ تعمل وفقاً للإمكانيات المتاحة ومصادر التمويل المحلية فيما تعتمد طائفة أخرى من تلك الجماعات على تبنّي سياسة وقائية تقوم على خطب ودِّ الطرفين السياسيين الرئيسين (أي المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي) من أجل البقاء.

وجديرٌ بالذكر هنا **أن قضية الحكم الذاتي هي عامل الانقسام الأساسي في صفوف الأحزاب الكردية، فعلى الرغم من أن كل الفرقاء يجمعون على عدم جدوى الاندماج ضمن حكومة سورية مركزية إلا ان تلك الأحزاب غير موحدة في تحديد جوهر مطالبها السياسية أو ماهيتها**، ولاسيما بخصوص نظرتهم إلى اللامركزية ومدى السلطات الممنوحة لإدارة شؤونهم من جهة ولتوزيع عادل للثروات من جهة أخرى. ولايقتصر الخلاف على ذلك فحسب، بل يمتد إلى السياسية الخارجية والدفاعية، فعلى الرغم من أن الأكراد يتفقون على بقاء هذه السلطات بعهدة الحكومة المركزية إلا أنهم يختلفون في التفاصيل، فعلى سبيل المثال يتبنّى حزب الاتحاد الديمقراطي رؤية أكثر استقلالية فيما يدعم المجلس الوطني الكردي إنموذجاً شبيهاً بحكومة إقليم كردستان في العراق.

وفي الختام يرى الكاتب **أن السياسة الكردية في سوريا لاتقتصر على البعد المحلي بل تتجاوز ذلك إلى البعد الإقليمي، فالقوى الإقليمية مازالت مستمرة من أجل مدِّ نفوذها داخل المجتمع الكردي في سوريا الذي يعد صغير الحجم مقارنةً مع المكونات الكردية الموجودة في تركيا والعراق وإيران.** والقراءة التاريخية للأكراد السوريين تفصح عن اعتمادهم على التجارب الكردية في البلدان الأخرى ليستلهموا منها تحركاتهم السياسية، فعلى سبيل المثال كان للانتفاضة الكردية التي قادها مصطفى البرزاني، مؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق، الأثر الكبير في نشأة أول حزب سياسي كردي في سوريا وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أُسّس عام ١٩٥٨، فضلاً على ذلك فهي تعتمد على الممولين الإقليميين من أجل بقائها وفي الوقت الذي كان هذا الدعم في الماضي يوفر حماية الأكراد السوريين من قمع النظام، أصبح عاملاً في تعميق الانقسامات في الوقت الحاضر.

رابط المقال: http://goo.gl/Ce2UYu

هل توجد ديمقراطية في العراق؟

الكاتبان: ايما سكاي/زميل أقدم في معهد جاكسون للشؤون العالمية في جامعة ييل، ورمزي ماريديني/زميل مساعد في المعهد العراقي للدراسات الاستراتيجية
صحيفة النيويورك تايمز - ٢٧/١٠/٢٠١٣

ترجمة: حيدر جابر
تلخيص ومراجعة: د. نصر محمد علي

على الولايات المتحدة أن تساعد العراق على الاندماج في المنظومة الإقليمية، فهي تستطيع أن توسّع تجارته الدولية وأن تنعش دوره في الدبلوماسية الإقليمية وأن تساعده على تنويع اقتصاده، وعليها أن تشجّع كذلك العملية الانتخابية التي تؤدي إلى حكومة أكثر تمثيلية

ابتدأ الكاتبان مقالهما بالإشارة إلى آخر زيارة قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى البيت الأبيض في ديسمبر ٢٠١١ التي حملت في طياتها كثيراً من الأمل. وكان الرئيس الأمريكي قد أنهى للتو السنة الثامنة من احتلال الجيش الأمريكي للعراق. وكان الهدف من هذه الزيارة هو فتح صفحة جديدة وإقامة علاقات ثنائية بين دولتين ذات سيادة.

لكن المالكي لم يحافظ على تلك العلاقة، وعلى الرغم من إشادة السيد أوباما بضيفه ووصفه بزعيم منتخب مما يجعل منه قائداً يمكن للإدارة الأمريكية الاعتماد عليه في عراق ديمقراطي حر. إلا انه وفور عودته إلى بغداد بدأ بقمع استبدادي ضد القادة السياسيين السنة الذين هم أعضاء في الحكومة التوافقية والمدعومين من قِبل الولايات المتحدة.

إن الأزمات السياسية التي تسبب بها المالكي قوّضت سنين من الجهود الأمريكية في سبيل دمج السنّة في العملية السياسية، وسرعان ما ازدادت الأمور سوءاً حتى أدّت إلى نشوب حرب أهلية إقليمية وطائفية في سوريا بالوكالة.

إن عدم الاستقرار في العراق أوجد بيئة صالحة للتمرد السني والتوجه صوب بالمتشددين ومما زاد الأمور تعقيداً ضعف دعم زعماء العشائر الذين كانوا عاملاً حاسماً في نجاح الاستراتيجية الأمريكية في عام ٢٠٠٧.

وهكذا ارتفع العنف في العراق إلى مستويات لم يشهدها منذ عام ٢٠٠٨ وتنامت قوة القاعدة في العراق، وتزايد خطر عودة الميلشيات الشيعية، وان عودة العمليات الانتقامية الطائفية أمر غير مستبعد.

وفي وسط هذه الدوامة قرّر السيد المالكي العودة إلى البيت الأبيض هذا الأسبوع للبحث عن دعم أمني إذ إن محاربة الإرهاب هو اهتمام متبادل. وبينما يحضّر المالكي لولاية ثالثة في ٢٠١٤ يصرّ أوباما على الالتزام بالمعايير الديمقراطية كشرط لاستمرار الدعم الأمريكي.

فالمالكي ومنذ أن أُعيد انتخابه لدورة ثانية في عام ٢٠١٠، عزز قبضته على نحو متزايد، ولاسيما بعد قيامه بحملة منظمة ومدعومة للانتقام من أعدائه وتطهير قوى الأمن من غير الموالين له، فتسنمه للمنصب جاء بمساومة بين

القوى السياسية الفاعلة وان رغبة البقاء في السلطة تفصح عن عقيدته في الحكم، فالقومية والطائفية هي ليست ايديولوجيات يؤمن بها بقدر ما هي وسائل لتحقيق مصالحه السياسية.

قد عانى العراقيون وعلى مدى السنوات العشر الماضية من الموت والخراب وكان لهم تاريخ طويل من العقوبات والحرب والاستبداد وعدم رغبة النخب في الانخراط بمصالحة سياسية حقيقية يغذي أزمة الثقة ويعزّز الطائفية.

إن تسمم الثقافة السياسية في العراق ساهم في وهن المؤسسات الديمقراطية التي أُسست إبّان الاحتلال. صحيح أن الدستور موجود إلا ان العراق بلد لايحكمه الدستور، والبرلمان يسنُّ القوانين لكن بشكل انتقائي. أما الانتخابات فهي مجرد لعبة لتقسيم الغنائم بين النخب الفاسدة، وكذلك تحصل الحكومة على أرباح هائلة من الصادرات النفطية، لكنها تخفق في تقديم خدمات أساسية في الوقت الذي يعيش فيه ربع العراقيين تقريباً تحت خط الفقر.

ولاحظ الكاتب وجود خلل في التوازن بين السلطات؛ لصالح رئيس الوزراء على السلطتين التنفيذية والتشريعية وباقي الطبقة السياسية من جانب وكذلك لصالح الحكومة المركزية على حساب الحكومات الإقليمية وفي المحافظات من جانب آخر.

ومن هنا على الرئيس الأمريكي أن يعيد النظر في الموازنة بين قوتي أمريكا الناعمة والخشنة في تشكيل مستقبل العراق بدلاً من المراهنة على أسلوب الحرب الباردة التي تركز بعلاقتها على الأمن فقط. لذا فمن الضروري على أمريكا أن تلقي نظرة أبعد وأكثر شمولية.

على الولايات المتحدة أن تساعد العراق على الاندماج في المنظومة الإقليمية، فهي تستطيع أن توسّع تجارته الدولية وأن تنعش دوره في الدبلوماسية الإقليمية وأن تساعده على تنويع اقتصاده، وعليها أن تشجّع كذلك العملية الانتخابية التي تؤدي إلى حكومة أكثر تمثيلية.

قد يُسهم تقسيم الدوائر الانتخابية إلى وحدات جغرافية صغيرة في تمكين الشعب العراقي، لكنها تعمل في الوقت نفسه على إثارة التنافس على السلطة والموارد ضمن الطائفة نفسها، بدلاً من الصراع فيما بين الطوائف وهذا من شأنه أن يسمح بتشكيل الائتلافات تتجاوز التقسيمات الطائفية لتحقيق مصالح مشتركة.

وفي الختام أكد الكاتبان على ضرورة أن تساند الولايات المتحدة الشعب العراقي بالكامل وان لاتفضّل فصيلاً على آخر أو شخصية على أخرى، وكما تواصل الولايات المتحدة إدانتها للإرهاب يجب أيضاً أن تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان، إذ غالباً ما يسئ المالكي فهم التأييد الأمريكي الحكومي كتفويض مطلق لسلوكه المتشدد.

وقبل كل شيء يجب على السيد أوباما أن لا يرتكب خطأ في العراق من أجل «الديمقراطية الليبرالية» فهي في أحسن أحوالها عبارة عن ديمقراطية من دون ديمقراطيين، وان العراقيين يستحقون ما هو أفضل من ذلك.

رابط المقال: http://goo.gl/d2UuUc

إعلان إيران إيصال نفطها إلى الهند مجاناً لا يؤثّر على العراق

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

أكد المتحدث باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد بأن إعلان إيران استعدادها إيصال نفطها الخام إلى الهند مجاناً لا يؤثر على العراق، مبيناً أن الهند من بين الدول التي تشهد نمواً كبيراً وهي بحاجة إلى كميات كبيرة من النفط الخام لسد حاجاتها، مؤكداً أن العراق لا يستخدم النفط كوسيلة للضغط على أي دولة وإنما كوسيلة تقارب مع الدول المجاورة والعالم.

وبيّن في تصريح لـ «المسلة»: «ليست الهند فقط تشهد نمواً كبيراً بل حتى الصين وكوريا واليابان فهي بحاجة إلى كميات كبيرة من مادة النفط الخام وإنها حرصت على التعاقد ليس فقط مع العراق وإنما مع دول أخرى لسد حاجاتها».

وفي ردّه على تصريحات وزير النفط الإيراني بيجان نمدار زنغنة الذي انتقد فيه قرار العراق بزيادة صادراته من النفط الخام لتعويض العجز في صادرات إيران بسبب العقوبات المفروضة عليها قال جهاد: إن «وزارة النفط لم تنافس هذه الدولة أو تلك، والمعروف أن العراق لا يمتلك احتياطي إنتاج كبير فيما يخص الصادرات حتى يستطيع أن يزيد الصادرات أو يخفضها لهذا السبب أو ذاك بل إن عملية الإنتاج والتصدير العراقية نفسها تشهد نمواً وبالتالي فإن العراق ضمن موازنة عام ٢٠١٣ وضع سقفاً هو ٢,٩ مليون برميل يومياً لكن العكس كان تماماً، وخاصة ان هذا الموسم شهد انخفاضاً مقداره ٢٥٠ الف برميل كان المفترض أن يتم تسليمها من النفط المستخرج من إقليم كردستان». وأشار إلى أن «هذه التصريحات لا صحة لها وعدها تصريحات سياسية»، مؤكداً أن «العراق واضح في تعاملاته في هذا الشأن».

وأضاف ان «الزيادات في صادرات النفط التي حصلت في بعض الأشهر هي زيادات طبيعية لم تؤثر على السوق العالمية ولا على النفط الإيراني، ولكن للأسف البعض يحاولون تجيير الموضوع بعد الزيادة التي حصلت في الإنتاج النفطي لإثارة موضوع العلاقات العراقية الإيرانية».

وكانت مصادر قد قالت: إن إيران تعرض على الهند إيصال الخام إليها مجاناً مما يشير إلى أن العقوبات الغربية الصارمة التي خفضت الصادرات الإيرانية إلى النصف تدفع طهران إلى اتخاذ إجراءات يائسة متزايدة لمواصلة تدفق النفط.

يشار إلى أن الهند قررت زيادة وارداتها النفطية من العراق في الوقت الذي بدأ اعتمادها على النفط الإيراني يقل بسبب ضغط العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بسبب برنامج إيران النووي.

مؤسسة QNB : العراق يفتقر إلى التنويع الاقتصادي

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

مـــازال العراق يواجه العديد مـــن تحديات التطور رغم الارتفاع الكبير علـــى صعيد النمو الاقتصادي مؤخراً، فقد أفصح التقرير الأسبوعي لمجموعة QNB المالية القطريـــة عن أن «الاقتصـــاد العراقي مازال يعاني من نقـــاط ضعـــف هيكلية، مثـــل صغر حجـــم القطاعات غير النفطية، وهيمنة القطـــاع العام على كافة مناحي الاقتصاد، والافتقار إلى بيئة ملائمة لمزاولة الأعمال.

ووفقاً لتوقعات مجموعة QNB، ومع استمرار الاقتصاد العراقي في نموه بالاعتماد أساســـاً على التطورات في القطاع النفطي، فمن المتوقع للنمو الاقتصادي أن يظل قويـــاً في المـــدى القصـــير، إلا أن هناك مخاطـــر على وضع الاقتصاد الكلي مثل تفاقـــم عدم الاســـتقرار الأمني وضعف تنفيذ سياســـات الإصـــلاح الاقتصادي. وبإمـــكان هـــذه المخاطر أن تـــؤدي إلى خفض العائـــدات النفطية، ومن ثم إلى إضعـــاف الوضع المالي وما قد يقود إليه من الارتفاع في مستويات التضخم.

وكان أداء الاقتصاد الكلي للعراق خلال السنوات القليلة الماضية جيداً على خلفية انتعاش الإنتاج النفطي. ففي عام ٢٠١٢، بلغ متوسط إنتاج النفط ٣,١ ملايين برميل في اليوم، وهو المســـتوى الأعلى خلال ٣٠ عاماً. وتسارع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٦,٤ في المائة في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٢ في ضوء الارتفاع في إنتاج وأسعار النفط، غير أن ارتفاع النمو الاقتصادي المبني على التوسع في القطاع النفطي قد لا يكفي لضمان اســـتمرار الرخـــاء. فالافتقار إلى التنويع الاقتصادي حتـــى الآن يجعل النمو الاقتصادي للعراق حساســـاً تجاه تقلبات الأســـعار العالمية للنفط وقد يؤدي إلى الإضرار باستقرار الاقتصاد الكلي.

ويرى التقرير أن العراق مازال يواجه العديد من تحديات التطور إذ إن البلاد بحاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات، وهي مهمة تزيدها الصراعات السياسية الماثلة صعوبة.

وبالنسبة للمستقبل، تتوقع مجموعة QNB أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الثابتة إلى نسبة ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ مع تصاعد الزيـــادة في إنتاج النفـــط فضلاً على تسارع التوسع في الخدمات الحكومية والتجارة والإنشاءات. علاوة على ذلك، من المتوقّع أن يرتفع الاستثمار بقوة في العديد من حقول النفط الضخمة وأن يتصاعد زخم النمو في البنية التحتية، إلا أن عوامل مثل تحدي الوضع الأمني غير المستقر، والصدمـــات الخارجية، وضعف الهيـــكل الاقتصادي تمثـــل مخاطر على آفاق مســـتقبل العـــراق في المدى القصير. ويظل التحدي الرئيـــس للاقتصاد العراقي في المدى المتوســـط هو تطويـــر قطاعاته غير النفطية وبمـــا يعمل على تنويع مصادر الدخل، ورفع مســـتوى المعيشة، وتحســـن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي.